

اثر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي في تكوين راس المال الثابت للاقتصاد العراقي (مع اشارة الى اقليم كردستان العراق)

زكي متي عقراوي و ربير فتاح مجد

قسم الاقتصاد، فاكولتي الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، اقليم كردستان - العراق.

(تاريخ القبول بالنشر: 5 نيسان 2015)

الملخص:

تكتسب المتغيرات الاقتصادية درجة أهميتها من الدور الذي تؤديه في مستقبل اقتصاد البلد، لذا فان متغير تكوين راس المال الثابت يعد ذو اهمية عالية في الاقتصاد الوطني كونه يقدم عرضا للخطة الاستثمارية للبلد ويعتبر مؤشرا للخطة الاقتصادية الرشيدة الموضوعية لغرض الوصول الى الهدف الموضوع لها، وان توفر الإحصائيات حول هذا المؤشر ضرورة ملحة لوضع الخطة الاقتصادية المتكاملة والتي سوف تعكس حجم الطاقات الإنتاجية، فضلا عن مداخلاته مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تمكن ان تقدم الدعم والمساهمة في بناء وتكوين راس المال الثابت من خلال المساهمة في تطور الاضافات السنوية للاصول الثابتة. لذا تم في هذه الدراسة اعداد نموذج قياس منفرد لبيان العلاقة والتاثير الذي قد يحدثه متغير اجمالي الصادرات العراقية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دعم وإحداث اضافات في الأصول الرأسمالية من خلال مؤشر تكوين رأس المال الثابت في ظل المتغيرات الدولية الخارجية المعتمدة هنا الا وهي وجود منظمة التجارة العالمية وقيودها على العمليات التجارية ومنها الصادرات التي اعتمدت كاساس لاحد متغيرات النموذج في هذه الورقة، فأظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة غير خطية بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد تمثلت بقيمة معامل الارتباط الذي كان يساوي 79% وهي علاقة قوية اكدت معنويتها قيمة اختبار (T) الذي ظهرت تساوي 3.6 والتي تفوقت على قيمتها الجدولية.

الكلمات الدالة: تكوين راس المال الثابت، الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، WTO منظمة التجارة العالمية ، الاقتصاد العراقي، إقليم كردستان.

المقدمة:

المختلفة منها الجوانب الاقتصادية والتي تعد العمود الرئيسي للنهوض بالبلد. وقد بدت بعض المؤشرات الاقتصادية تتوضح وتعطي دلالات مهمة في تقدم الاقتصاد العراقي إذ تشير التقديرات الأولية (حسب وزارة التخطيط العراقية) إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي العراقي إلى 23% للعام 2010 مقارنة بالعام 2009 فقد وصل إلى (172) تريليون دينار حسب نشرات وزارة التخطيط، ليتضح السبب في هذه الزيادة ممثلا في ارتفاع أسعار صادرات النفط الذي اشر 28.2% من الارتفاع للبرميل الواحد مقارنة بالعام 2009 ، انعكس ذلك في القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الجارية إلى نسبة 31.6% للعام 2011 مقارنة بالعام السابق له. أما في إقليم كردستان فقد كان هنالك ارتفاعا في إجمالي الناتج

تفاوت بلدان العالم في نسب امتلاكها للموارد الاقتصادية التي تشكل مواد أولية تستخدم لعرض الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات. كما إن تطور الصناعات المكونة للاقتصاد الوطني يعني دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد إلى الأمام، ويقاس ذلك من خلال انعكاس الإنتاج للقطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي في مؤشرات ذات اهميات نسبية مختلفة يمكن أن تعيد تطور نشاط القطاع من جديد أو أن تصب في مجمل عملية التطور والتقدم والنمو الاقتصادي.

إن الاقتصاد العراقي عانى كثيرا من الظروف التي ألمت به وبضمنه إقليم كردستان شهد لها العالم اجمع ولكنه بدأ بعد 2003 بانطلاقة جديدة نحو غد أفضل في مجالات الحياة

صادراته، فهل يشهد العراق سياسات اقتصادية رشيدة في التعامل مع الموارد الاقتصادية لإيصاله في المستقبل إلى بر الأمان وتحقيق جوانب من النمو والتنمية الاقتصادية؟ واستنادا إلى ما تقدم فقد تم وضع الفرضية الآتية:

"تؤدي الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي دورا فعالا في دعم تكوين رأس المال الثابت الذي سوف يؤدي الى السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على الرغم من القوانين النافذة لمنظمة التجارة العالمية وسعي العراق إلى الانضمام إليها".

الاهداف:

1- معرفة الاتجاهات الحقيقية لمؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي الذي يعدمن المؤشرات المهمة على صعيد العلاقات الخارجية مع دول العالم.

2- تحديد اتجاهات التأثير لمؤشر الصادرات الى اجمالي الناتج المحلي في تكوين رأس المال الثابت الذي يؤثر في ميزان المدفوعات، خاصة اذا ما اتبع استراتيجية انشاء صناعات احلال الواردات وتصدير السلع المصنعة في ظل تواجد قيود منظمة التجارة العالمية (WTO) على مجمل الصادرات التجارية.

الأدبيات النظرية والدراسات المرجعية:

تكوين رأس المال الثابت:

تختلف أهمية المؤشرات الاقتصادية حسب درجة تأثيرها في مجمل عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية ويعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذو أهمية كبيرة كونه يشكل عاملا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية فهو يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل القومي، كما تتباين خصائص هذا المؤشر مقارنة بعوامل الانتاج الاخرى حيث يتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرار عمليات الاستثمار والادخار. إن زيادة رأس المال سوف ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الانتاج الاخرى كالارض والعمل، وبالتالي فهو عامل محفز للزيادة في الانتاجية تتمحور في مكافأة نتيجة لتضحية

المحلي وحسب ما تشير إليه وزارة التخطيط في الإقليم من خلال البيانات المنشورة ، إن الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 20954 مليار دينار عام 2008 مقارنة ب 10227 مليار دينار عام 2007 و 2419.6 مليار دينار عام 2004. أيان نسبة الزيادة الإجمالية بلغت 110% بين العامين 2007-2008.

ومن هنا نجد إن العامل المؤثر والرئيسي في الاقتصاد العراقي هو إنتاج وتصدير النفط الذي واجه ويواجه مؤشرات منها داخلية وأخرى خارجية تحد من التمتع الكامل لاستقلال هذا المورد المهم، فالمؤشرات الداخلية تمثلت بالظروف الداخلية التي يعاني منها العراق فضلا عن الجوانب التقنية المطلوبة لتطوير عمليات الاستخراج والتصدير والاستهلاك المحلي وغيرها، في حين هنالك مؤشرات أخرى خارجية تتعلق بالاتفاقيات الدولية ، وجود الأزمات العالمية وانتماء العراق إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) ورضوخه لقوانينها فضلا عن ادوار المتغيرات الخارجية الأخرى، ومنها تقلبات سعر الصرف، تدهور شروط التبادل التجاري، أزمات المديونية، متغيرات الاقتصاد الدولي، وجود منظمة التجارة العالمية وقيودها على مجمل العمليات التجارية لدول العالم المختلفة ومنها العراق فيما لو تم التطرق إلى معالجات التجارة الخارجية الإجمالية مع دول العالم المختلفة.

مشكلة البحث وفرضيته:

بدأ الاقتصاد العراقي يزدهر في نهاية السبعينات من القرن الماضي إلا انه ما لبث أن بدأ مع مطلع الثمانينات يعاني من المشاكل الاقتصادية تمثلت بعدم قدرة الاقتصاد القومي على النهوض وتمثيله الواقع الطبيعي لدولة مثل العراق بسبب السياسات الاقتصادية التي استمرت لحقبة من الزمن ضعفت خلالها البنية التحتية للاقتصاد وانعكست على مستقبل الطموح الاقتصادي الذي من المفترض أن يحقق نمو وتنمية اقتصادية في ظل امتلاكه العديد من الموارد الاقتصادية الفعالة، وجاءت الفترة بعد عام 2003 لتلقي بأعباء ومشاكل إضافية، إلا أن وجود مورد النفط كان له الدور الفاعل والكبير في التعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية من خلال

ويعتمد NARKSE طريقتان في تقدير إجمالي تكوين رأس المال الثابت الا وهي طريقة الانتاج او التدفق السلعي و ثم طريقة الانفاق، الا ان مديرية الحسابات القومية في العراق تستخدم الطريقة الثانية في الحسابات الا وهي طريقة الانفاق معتمدة على اساس ان الدولة تساهم في معظم أوجه النشاط الاقتصادي مما يساعد في الحصول على البيانات والمعلومات التفصيلية الاكثر دقة، وتمثل الطريقة بالانفاق الفعلي من قبل المنفقيين النهائيين على حيازة السلعة الراسمالية وبذلك تتضمن الهوامش التجارية والرسوم الجمركية ويتم الاعتماد على مصادر البيانات للتقدير حسب طريقة الانفاق منها قانون الموازنة العامة الجارية والاستثمارية والحسابات الختامية لشركات القطاع العام والخاص ونتائج الاحصاء الانشائي والصناعي للقطاع الخاص والمشاريع الاستثمارية وبرامج تنمية الاقاليم وغيرها. اما فيما يتعلق بإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية فيمكن ملاحظته من الجدول التالي:

المدخرون لعدم استغلالهم للاستهلاك الحاضر). (هيكل، 1980) وقد اشار (NARKSE, 1962) الى تكوين رأس المال كونه عزوف عن استخدام النشاط الانتاجي الحالي في الاستهلاكات الأنية بلتوجه جزءا منه لتكوين السلع الراسمالية كالمعدات والتجهيزات والمكائن وغيرها والتي بدورها تعمل على زيادة كفاءة البلد الإنتاجي، ومعنى آخر توجيه جزء من الموارد الحالية باتجاه تحقيق رصيد للسلع الراسمالية التي تستخدم في المستقبل لتطوير وتوسيع الانتاج الاستهلاكي، وقد وجه انتقادات الى مؤشر تكوين رأس المال الثابت كونه يهتم بالجوانب المادية فقط دون التطرق في مضمونه إلى الجوانب البشرية التي هي بتماس مباشر مع الجانب المادي ولا يمكن الفصل بين الجانبين كونها متصل زمنيًا في ظل التطورات الحالية التي شملت الاتجاهات التناسقية بين المكونات الاقتصادية..

جدول (1): إجمالي تكوين رأس المال الثابت للفترة (2007 - 2004) بالاسعار الثابتة في العراق

النسبة %	التكوين (مليون دينار)	الأنشطة الاقتصادية
27.5	17503.3	النفط الخام
35.7	22748.3	السلعية
5.3	3356.3	التوزيعية
31.5	200098	الخدمية
100	63705.9	اجمالي التكوين

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء والمعلومات.

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة الدالة على درجة الانكشاف الاقتصادي مع الخارج، ويمكن حساب هذا المؤشر خلال السنوات وللسلاسل الزمنية من قسمة إجمالي الصادرات السنوية الى إجمالي الناتج المحلي للبلد في تلك السنة، وتختلف القيم المتحصل عليها من حساب هذا المؤشر، فقد تكون قيمة عالية وهذا يدل على ان البلد قد خصص جزءا كبيرا من انتاجه لاغراض التصدير الى الخارج وهو دليل ايضا على اندماج الدولة بالمجتمع العالمي وبالعلاقات ترابطية مع الدول الاخرى، في حين تكون قيمته المنخفضة دلالة على درجات

ويتضح من الجدول (1) بأن الأنشطة السلعية كان لها المساهمة الكبرى في تكوين رأس المال الثابت وبنسبة 35.7% تلتها الأنشطة الخدمية ثم النفط الخام واخيرا الأنشطة التوزيعية وهذا يعكس اهمية الأنشطة الاقتصادية في تكوين رأس المال الثابت.

مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي:

الحصة الأعظم من الصادرات، لذا يجب ان يتم اعادة النظر في السياسة الاقتصادية في العراق والاتجاه نحو معالجة الموضوع بالمستقبل التصديري للسلع الصناعية التي تعتمد النفط كمادة أولية في الحصول على المنتجات الصناعية، إذ بلغت نسبة متوسط مساهمة النفط في الصادرات العراقية (97.4%) من مجمل الصادرات للفترة (2003 - 2010)، ان هذه المشكلة لها دواعي سلبية على مجمل مسيرة التنمية الاقتصادية في حالة الاعتماد بشكل كبير على استيراد مجموعة محدودة من السلع وبالتالي ينعكس ذلك سلبا في استقلالية التنمية الاقتصادية، الامر الذي يدعو الى التنوع في التعامل مع السلع المصدرة والمستوردة بما يضمن تحقيق أفق واسع من استقلال التنمية الاقتصادية (قبسة، 2011).

ويكمن ملاحظة صادرات العراق السلعية من خلال الجدول التالي:

متدنية من النمو الاقتصادي بالدرجة الاولى كون قد توجد متغيرات اخرى تؤثر على هذا الجانب مثل الدول ذات التعداد السكاني العالي والتي ينعكس فيها ذلك إلى زيادة الطلب المحلي على السلع المنتجة، وينتج عنه زيادة الاستهلاك الداخلي يرافقه الامكانية الاقتصادية المحدودة وبالنتيجة تقل قيمة هذا المؤشر، الا انه يجب ملاحظة مسالة مهمة في حالة اعتماد هذا المؤشر كونه يظهر بمستويات مرتفعة من دون النظر الى نمط حصيلة الصادرات ونوعية الصادرات، إذ من المعروف اقتصاديا انه لا غبار على ان تكون الصادرات من السلع الصناعية وهو امر لا يدعوا للقلق، لكن المشكلة تظهر عندما تكون الصادرات معظمها من السلع الاولى (المرزوقي، 2005، ص 53).

هذه المشكلة تظهر بوضوح في صادرات العراق الاجمالية وخاصة للفترة بعد 2003 إذ تشكل صادرات النفط الخام

جدول (2):نسب الصادرات الى اجمالي صادرات العراق السلعية للفترة (2003 - 2010)%

ت	الشعبة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
1	المواد الغذائية والحيوانية الحية	5	0.2	0.26	0.28	0.3	0.2	0.3	0.3
2	المشروبات والتبوغ	0	0	0	0	0	0	0	0
3	المواد غير الغذائية عدا الوقود	8	0.3	0.18	0.15	0.2	0.2	0.22	0.22
4	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	83.9	99.4	99.5	99.24	99.2	99.3	99.2	99.2
5	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.5	0	0	0	0	0	0	0
6	مواد كيميائية	1	0	0	0.006	0	0	0.01	0.01
7	سلع مصنعة و مصنفة حسب المادة	0.9	0.1	0.06	0.052	0.1	0.1	0.05	0.05
8	مكائن ومعدات النقل	0.1	0	0	0.235	0.2	0.2	0.2	0.2
9	مصنوعات متنوعة	0.6	0	0	0	0	0	0	0
10	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	0	0	0	0.03	0	0	0.02	0.02
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث (2003 - 2010)

وهذا ما يمكن أنيشكل قلقا كبيرا في التعامل مع السلع المصدرة التي يجب ان تتنوع ويجب ان يتم التركيز على السلع المصنعة بدرجة اكبر فضلا عن السلع الاخرى كون العراق يمتلك

ومن خلال الجدول (2) يمكن ملاحظة ان الصادرات النفطية تشكل تقريبا جميع الصادرات في العراق خلال المدة المذكورة وتبقى المواد الاخرى المصدرة بكميات لا تذكر تقريبا

العراق. ويمكن ان نشير هنا الى الاهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي حيث تشترك هذه الأنشطة في تكوين راس المال الثابت ونلاحظ التفاوت بين الاهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الجدول (3):

العديد من الموارد والتي يمكن ان تكون لها مساهمة فاعلة في عمليات التصدير ليتحقق الاستقرار في عملية التنمية الاقتصادية مستقبلا وخاصة ان هذا الامر لا يعد من غير الممكن بل يمكن تحقيقه في الفترات الزمنية القادمة بعد وضع سياسات رشيدة في التعامل مع الموضوع و تنفيذها حتى اذا كانت تتطلب بعض الوقت مع مراعاة للظروف التي يمر بها

جدول (3): الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي

الاهمية النسبية %				
2012	2011	2010	2009	التفاصيل
65.4	67	54.9	53.5	الانشطة السلعية
15.5	21.7	13.9	11.8	الانشطة التوزيعية
22.1	20.3	23.4	26.5	الانشطة الخدمية

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات (2009 - 2012).

المنظمة عام 2004 اذ انه من المتوقع أن يحقق إيجابيات في جوانب التجارة والاقتصاد (حمادي، 2012) ، وهناك اتجاهات مختلفة للتكهن بمستقبل تجارة العراق بين مؤيد ومعارض للانتماء الى منظمة التجارة العالمية.

وفي ظل وجود هذه المنظمة شهدت صادرات البضائع زيادة ملحوظة في الفترة الماضية حيث وصلت الزيادة السنوية متوسطا تجاوز 6% في حين تم تحقيق العديد من اهداف المنظمة والتي فيها تنفيذ مجموعة من الاتفاقيات بين الأعضاء وتسوية المنازعات في الاتفاقيات التجارية، تم التعاون مع اركان النظام العالمي المالية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي في مجال وضع السياسات الاقتصادية العالمية فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية ولو بعد بدرجات متفاوتة بين أعضائها. ومع وجود منظمة التجارة العالمية اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الراسمالي بمبادئه ولياته، وقد ظهرت سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن لتمثل بحركة السلع والخدمات وراس المال والمعلومات والايدي العاملة عبر الحدود الوطنية والاقليمية وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيا، وتشكل هذه مزايا تتفق مع ما تدعوا اليه منظمة (WTO) وتتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد. ان

نلاحظ من الجدول (3) ان الاهمية النسبية للأنشطة السلعية في الناتج المحلي الاجمالي عالية جدا والتي تشمل التعدين والمقالع، الزراعة والغابات والصيد، الصناعة، الكهرباء والماء والبناء والتشيد مقارنة بالانشطة الاخرى التوزيعية التي تضم النقل والمواصلات والخزن، التجارة، البنوك والتأمين، وكذلك الانشطة الخدمية التي تشمل خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ونشاط ملكية دور السكن.

التجارة العراقية ومنظمة التجارة العالمية:

حلت كبديل عن منظمة الجات كما هو معلوم منظمة التجارة العالمية وتشكل تجارتها النسبة العظمى من تجارة العالم تتعدى ال 90% وتعد المنظمة منتدى للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وتعمل كطرف لحل الخلافات التجارية بين اعضائها، كما انها تقوم بدور المنسق مع المنظمات الدولية الاخرى التي لها دور في صنع السياسات الاقتصادية العالمية، هنالك شروط وضعت للانضمام لها تشمل موافقة المنظمين اليها على حرية التجارة واتباع سياسات تتماشى وأهداف المنظمة وقبولها بالتصنيف الدولي للبلدان (اللقمانى، 59،2004). وقد تقدم العراق بطلب الانتماء الى هذه

هذا الامر يجعل من حركة التجارة بين الدول في تغيير دائم ضمن خارطة الاقتصاد العالمي (WWW.WTO.ORG).

ان من افرازات منظمة التجارة العالمية ظهور العولمة التي اصبحت لها أيضا شمولية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، كما انه وبعد ظهور العولمة المالية والتي تبدو واضحة من خلال الحالة التي وصل اليها الاقتصاد العالمي في ظلها وذلك بزيادة رواس الاموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين، على الرغم من الرؤية الاقتصادية المؤيدة لها وخاصة فيما يخص الدول النامية حيث تجتهد هذه الرؤيا من خلال انصارها بانها تحقق انفتاح مالي للوصول الى الاسواق المالية الدولية يساعدها ذلك في تقليص حجم الفجوة فيما يخص الموارد المحلية متمثلة بقصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، هذا بدوره سوف يعمل على زيادة الاستثمار المحلي وتحقق معدلات من النمو الاقتصادي، كما انها تنعكس في زيادة حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة والابتعاد عن القروض المصرفية التجارية ومن ثم الحد من ظاهرة المديونية الخارجية، وهذا ما يمكن أن يسعى إليه واضعو السياسات الاقتصادية في العراق لزيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال استغلال الموارد الاقتصادية المحلية بالشكل الامثل وتحويل اتجاهات الصادرات العراقية من جهة الموارد الاولية الى السلع المصنعة فضلا عن الوصول الى التعددية في انواع السلع المصدرة وليس سلعة واحدة لكي تتحقق المكاسب التي يمكن للعراق الوصول اليها بانتماؤه الى منظمة التجارة العالمية.

الدراسات المرجعية:

أظهرت دراسة (مُجد،6،2011) إلى ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق قد شهد ارتفاعا ملحوظا بعد عام 2003 وشهدت المقاييس الاقتصادية الاخرى تغييرا خلال الفترة المشار اليها منها انخفاض مستوى البطالة، في حين اقتصر النشاط الاقتصادي على النشاطات التوزيعية والاستهلاكية

دون الانتاجية، وقد تم اعادة تشغيل بعض المرافق الخدمية والسلعية العامة، كما تمكنت السلطة التنفيذية من تحقيق هدفها في خفض معدل التضخم الاساس، وأشارت الباحثة الى ان نسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج المحلي الاجمالي قد وصلت الى 22.4% عام 2009 مقابل 6.1% عام 1990 في حين انخفض اجمالي تكوين راس المال الثابت الذي يعبر عن حجم الاستثمار السنوي لعام 2009 بنسبة 31.2% مقارنة بعام 2008 وذلك بسبب الاثار السلبية للارزمة الاقتصادية العالمية التي انعكست على حجم الايرادات المتاحة للموازنة العامة للدولة الجارية والاستثمارية.

كما اشار (فرحان، 2013) الى الدور الكبير لتأثير المتغيرات الخارجية العالمية على الاقتصاد العراقي وتبعية هذا الاقتصاد الى الاقتصادات الاخرى وعدم مقدرته على التنمية الاقتصادية بمفرده الا بمشاركة الدول الاخرى، كما ان هذا الاقتصاد اتصف ايضا بضعف العمليات الانتاجية لكافة القطاعات، باستثناء انتاج النفط الذي اصبح يساهم بحدود 99% من اجمالي الصادرات، مع غياب كامل للتخطيط الاستراتيجي للسياسات المالية والنقدية والتجارية وتأثيره الاكبير بمتغيرات الاقتصاد الدولي.

وفي اتجاهات تكوين راس المال الثابت اشار التقرير الاقتصادي السنوي في الامارات العربية المتحدة (2013) الى تبين قيمة الانشطة الاقتصادية المختلفة، فقد حقق اجمالي تكوين راس المال الثابت في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية اعلى معدل بلغ 40% للفترة 2009 - 2012) ونما الاستثمار في قطاع النقل والتخزين والاتصالات بمعدل سنوي 20% وفي الصناعات التحويلية 11% والتجارة 9% فيما كان النمو سالباً في قطاع النفط والغاز والكهرباء والخدمات الحكومية بمتوسطات 3.6%، 9%، 4.9%، 6.7% على التوالي، اما على صعيد عام 2012 فقد كان هنالك زيادة في تكوين راس المال الثابت في جميع الانشطة الاقتصادية تقريبا. (ويمكن اجراء المقارنة بين ما ورد اعلاه وما هو موجود في العراق لبيان وجه الاختلاف وتحقيق الافضل)

العمل التجريبي ومناقشة النتائج:

للتطبيق. فكانت متمثلة بإجمالي تكوين راس المال الثابت
للانشطة الاقتصادية كمتغير معتمد في حين مثل المتغير
المستقل بإجمالي الصادرات العراقية إلى الناتج المحلي الاجمالي
و كما في الجدول (4):

جدول (4): إجمالي الصادرات والناتج المحلي الاجمالي واجمالي تكوين راس المال الثابت في الاقتصاد العراقي للمدة (2002 - 2011) / مليار دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الصادرات	اجمالي تكوين راس المال	اجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي %
2002	45.1	10.175	1.124	0.226
2003	33.7	10.082	1.126	0.299
2004	61.6	17.81	1.967	0.289
2005	86.9	23.697	5.259	0.273
2006	88.8	30.529	11.039	0.344
2007	107.8	39.59	26.703	0.367
2008	130.2	63.726	19.318	0.489
2009	111.3	39.43	11.397	0.354
2010	142.8	51.764	20.886	0.362
2011	191.2	79.681	31.150	0.417

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي (2002 - 2011)
- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

وكان النموذج القياسي يتمثل بعلاقة الانحدار البسيط وكما يلي:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + u$$

حيث ان:

$$Y = \text{اجمالي تكوين راس المال الثابت (متغير معتمد)}$$

$$X = \text{إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (متغير مستقل)}$$

$$B_0, B_1 = \text{معلمات النموذج.}$$

$$u = \text{المتغير العشوائي.}$$

ونتيجة استخدام البيانات المعدة لأغراض هذه الورقة في التطبيق ضمن النموذج القياسي ظهرت لدينا العلاقة التالية:

$$Y = 55.9 + 90.2 \log(X)$$

$$T = 4.7 \quad 3.6$$

$$\text{correlation coefficient} = 0.79$$

$$R. \text{ squared} = 62.4 \text{ percent}$$

standard error = 7.1

من خلال التحليل الإحصائي نجد إن معامل الارتباط اظهر درجة عالية من الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد كما إن تأثيره كان معنوياً من خلال تفوق قيمة اختبار (T) المحسوبة على قيمتها الجدولية. إن هذا يدل على إمكانية الصادرات الإجمالية في المساهمة في تكوين رأس المال الثابت من خلال الإضافات الجديدة للسلع الرأسمالية ودعم عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية في العراق، حيث أنها تشكل زيادة حقيقية في الدخل القومي يمكن أن ينعكس ذلك في عمليات الاستثمار والادخار، كما انه من الممكن أن ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج تكون محصلته الإجمالية في الاقتصاد القومي. أما النسبة المتبقية من التأثير في النموذج متمثلة ب (0.21) فإنها يمكن أن تمثل تأثير الإضافات القديمة للأصول الرأسمالية إلى تكوين رأس المال الثابت.

أما فيما يخص إقليم كردستان نجد بأن هنالك نمواً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ من خلال بيانات صندوق النقد الدولي ووزارة التخطيط/ هيئة الإحصاء في حكومة إقليم كردستان لسنة 2008 بان النمو الاقتصادي للمدة 2004 – 2008 قد أظهرت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم من 2419.6 مليار دينار عام 2004 إلى 20954 مليار دينار عام 2008 بالأسعار الجارية أي بمعدل نمو مركب قدره 68,9% للمدة المشار إليها ، كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلي الإجمالي، ويمكن للجدول الآتي أن يبين ذلك :

جدول (5): الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية للمدة 2003 – 2008 (مليار دينار) في إقليم كردستان العراق

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	%
الزراعة والغابات والصيد	353.9	424.8	514.3	606.735	3,687	17.5%
التعدين والمفالع	0.8	0.8	0.9	74.688		0.73%
خدمات الأخرى					6,325	30.1%
الأنواع الأخرى من التعدين	0.8	0.8	0.9	74.688		0.73%
الصناعة التحويلية	50.8	80.5	97.6	431.232	1,971	9.4%
الكهرباء والماء	9.5	14.2	17.1	101.817		1.00%
البناء والتشييد	46.8	293.2	355	1,056.466	1,607	7.6%
النقل والاتصالات والخزن	726.1	1,847.9	5,211.8	1,391.524	2,847	13.5%
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	301.8	403.6	729.7	1,322.399		12.93%
المال والتأمين وخدمات الطيران	62.1	82.5	122.2	2,408.485	266	1.3%
خدمات التنمية الاجتماعية	867.8	1,050.8	1,768.9	2,758.818	4,335	20.6%
الناتج المحلي الإجمالي	2,419.6	4,198.3	8,817.5	10,226.85	20,954	100%

المصدر: صندوق النقد الدولي (2003 لغاية 2006)
 و هيئة الإحصاء - وزارة التخطيط / حكومة إقليم كردستان لسنة 2007 و 2008 فقط، AUM & KRSO، بموجب المصدر (ان التقديرات لسنة 2007 هي أقل من الواقع بسبب النقص الحاد في البيانات سيما في شمولية الاطر الاحصائية المتوفرة في الاقليم)
 ملاحظة: الفترات 2، 5، 7 (المصدر: وزارة التجارة و الصناعة).

ويعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت مهما في الجوانب الاقتصادية وهو الحال في إقليم كردستان حيث انتعشت قيمة هذا المؤشر في الفترة 2004-2008 لتبلغ نسبة الزيادة كمعدل للفترة المشار إليها 158% بالأسعار الجارية و 114% بالأسعار

الثابتة، مما يدل على الزيادة الكبيرة في نسبته، وهذا بسبب النمو الحاصل في الاستثمارات الحكومية وغير الحكومية إجمالاً، ويمكن ملاحظة إجمالي تكوين رأس المال الثابت عام 2008 في إقليم كردستان من خلال الجدول (6).

جدول (6): إجمالي تكوين رأس المال الثابت عام 2008 في إقليم كردستان بالأسعار الجارية 2008 مليار دينار.

القطاع	مليار دينار	%
القطاع الخاص	2,820	59%
القطاع الحكومي	1,960	41%
الإجمالي	4,780	100%

Source: Kurdistan Bayesian, KBSNA 2008 estimates: Kurdistan GDP Project, AUMMA & KRSO, 2010

العالم الخارجي بسبب تزايد حجم النفقات التشغيلية في الموازنة العامة والإنفاق الاستهلاكي لتغطية الطلب المحلي المتزايد.

الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

توصلت الورقة إلى الاستنتاجات الآتية من خلال النتائج

التي تم الحصول عليها من تطبيق البحث وكما يأتي:

1- حققت الصادرات ارتفاعاً في عدد من سنوات فترة البحث وكان السبب في ذلك ارتفاع سعر برميل النفط فضلاً عن ارتفاع كميات النفط المنتج والمصدر إذ شكلت الصادرات النفطية ما نسبته (99%) من إجمالي الصادرات في معظم سنوات فترة الدراسة هذه، إلا أنها انخفضت في بعض السنوات صادرات النفط الخام على الرغم من زيادة إنتاجه محلياً كما في عام 2010 والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع كميات النفط المجهزة للمصافي المحلية.

2- ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية في عدد من السنوات التي شملتها مدة هذا البحث والذي يعبر عن حجم الاستثمار السنوي بنسبة معينة مقارنة بالسنة السابقة لها ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في سنوات ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية للدولة والتي انعكست على حجم الإيرادات المتاحة للموازنة العامة للدولة بشقيها الجاري والاستثماري، علماً بأن سنة 2009 كانت تمثل قمة الأزمة الاقتصادية العالمية.

كما أنه وفي جانب التجارة الخارجية للإقليم نجد بأن هذه التجارة تشكل نسبة منخفضة من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى سبيل المثال بلغت 8% في عام 2007 وهذا يشير إلى عدم التناسق بين مساهمة القطاعات الاقتصادية المتعددة في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه يمكن لصادرات النفط في الفترة الزمنية القادمة أن يكون لها دوراً في تغيير مجرى حركة التجارة ويمكن للإقليم الاستفادة من القرارات النافذة والمعدة للتطبيق من قبل مجلس النواب والحكومة المركزية الفيدرالية في العراق في جانب (البترو دولار) وخاصة بعد مقترح زيادة نسبتها للمحافظات المنتجة للنفط. ولم تتمكن من الحصول على بيانات عن صادرات الإقليم لكي يتم معالجة متغير إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل وإجراء التحليل الإحصائي المطبق على جانب الاقتصاد العراقي ضمن منهجية هذا البحث. ولكن يمكن مناقشة مسألة ذات أهمية بالغة تتعلق بالتأثيرات الخارجية والمتغيرات الدولية التي تؤثر على مجمل الاقتصادات بجوانبها السلعية والمالية ومنها وجود منظمة التجارة العالمية حيث يعد انكشاف اقتصاد إقليم كردستان للعالم الخارجي على درجة عالية، وهذا ناتج من تدني مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي حيث تشير نشرات وزارة التخطيط في الإقليم لعام 2008 إلى أن مساهمة الأنشطة السلعية بلغت فقط 11% بينما كان الدور الكبير للمساهمة للقطاعات التوزيعية والتي وصلت إلى 65%، هذا فضلاً عن إن الأنشطة الخدمية كانت مساهمتها أفضل من السلعية والتي بلغت 24%. إن انخفاض مساهمة القطاعات السلعية تؤدي إلى ارتفاع مستويات الاستيراد من

الاقتصادية والمالية فيها . لذا يتطلب الأمر إجراء عمليات تنوع الصادرات وخاصة إن العراق يمتلك موارد اقتصادية كثيرة يمكن استغلالها وتوجيهها صناعياً لإغراض التجارة الخارجية، أي التحول من صادرات المواد الخام إلى صادرات المواد المصنعة .

2- إعطاء الأهمية اللازمة في التعامل مع الأنشطة الاقتصادية المكونة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت وهي الأنشطة السلعية والتوزيعية التي تنظم مجموعة فرعية مهمة من النشاط الاقتصادي في حين كانت الأنشطة الخدمية تمثل الجانب الرئيسي في تكوين رأس المال الثابت خلال فترة الدراسة .

3- يتضح من خلال البيانات الخاصة بالاقتصاد الكلي لإقليم كوردستان بان هنالك خلل في تركيبة القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لعدم وضوح دور وأهمية بعض القطاعات التي تمتاز بميزة نسبية عالية في الإقليم ويمكنها أن تكون ذات تأثيرات إيجابية عالية في اقتصاده والذي يمتلك مواردها الأولية مثل الزراعة والسياحة والتي يجب إعطائها الأهمية التي تحتاجها لكي يكون لها دوراً فاعلاً في اقتصاد الإقليم المستقبلي.

المصادر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث (2003) - (2010)

- اللقمانى، سمير بريك (2004)، منظمة التجارة العالمية أثارها السلبية واليجابية في إعمالنا الحالية والمستقبلية لدول الخليج العربية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

- المرزوقي، محمد بن فيحان (2005)، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي. اطروحة دكتوراه، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- حمادي عمر (2012)، منظمة التجارة العالمية، www.wto.org

- دائرة التنمية الاقتصادية (2013)، التقرير الاقتصادي السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، عجمان.

- صندوق النقد الدولي، تقارير سنوية للفترة 2003-2006 .

- فرحان سعد عبدالكريم (2013)، تحليل العلاقة والتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدوليللفترة (2003 - 2010)

3- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للنموذج القياسي الموضوع لإغراض هذه الورقة بان مؤشر إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كان له تأثيراً في تكوين رأس المال الثابت ونسبة عالية إلا انه بقي جزءاً من التأثير لمتغيرات أخرى خارج النموذج حيث إن ما أظهرته العلاقة في النموذج يشير إلى الإضافات الجديدة في تكوين رأس المال والتي يمكن تحقيقها بمساهمة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في حين بقي التأثير الذي قد يرجع إلى الإضافات التي يمكن إن تحصل من الموجودات السابقة القديمة المتواجدة في الاقتصاد .

4- تقدم العراق بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهذا يعني التزامه بكافة بنودها وموآثيقها كون المنظمة تملئ سياساتها على الخدمات وتعمل على تحرير التجارة مهما كان المقابل في ذلك وتفضل المنظمة المصالح التجارية على معظم أنواع التطور والبيئة والصحة والأمان وقد تؤدي اهتماماتها في الزيادة من الفقر في مجتمعات الدول الفقيرة والصغيرة التي لا حول لها ولا قوة، وأخيراً فالمنظمة غير ديمقراطية.

5- إن مراحل تكوين رأس المال الثابت في إقليم كوردستان على المدى البعيد والقريب تعد ذات صفات إستراتيجية بعيدة المدى للمتغيرات الاقتصادية وكذلك تقلباتها في المدى القصير وتأثيرها الإجمالي على مجمل النشاط الاقتصادي.

وهذه النتائج متوافقة مع فرضية البحث

المقترحات :

نقترح من خلال الاستنتاجات إن تتم المعالجة باللجوء إلى المقترحات الآتية :

1- تعد الصادرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة ولكن كما تم الإشارة إليه في أديبات الموضوع، فان الخطر في انعكاسات هذا المتغير المستقبلية يتمثل في سيطرة الصادرات الإجمالية على سلعة واحدة وهو ما موجود في الاقتصاد العراقي ممثلاً بالصادرات النفطية وان انعكاسات المتغيرات الخارجية والدولية ومنها تأثير منظمة التجارة العالمية قد يكون لها آثار فجائية على صادرات سلعة معينة ولتكن النفط مما يؤدي إلى الضرر بجانب التجارة الخارجية العراقية وانعكاس ذلك على مجمل الجوانب

- ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 5، العدد 10. - وزارة التخطيط لإقليم كردستان ، هيئة الإحصاء ، 2007، 2008.
- قيسة، طه نُجْد بامكار (2011)، مؤشرات التنمية المستقلة (2) مقالات وتحليلات >www.sutaneseonline.com
- نُجْد، سمر قاسم (2011)، آليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاء الكلي والسياسة النقدية، بغداد.
- هيكال، عبدالعزيز فهمي (1980)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت.
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات، 2010.
- Kurdistan Bayesian, KBSNA (2008) estimates: Kurdistan GDP projects AUMMA & KRSO 2010.
- Nurkse, R. (1962).problemsof capital formation in under developed countries,basil black well, oxford university press, New York, p2.

كارتیکرنا هئارده کورنی ل ستر بهرهمی نافخوییی طشتی د ئیکئینانا سترمالی خو جهدا د نابووری عیراقی ل ذیر سیبئرا ریکخراوا بازرطانیا جیهانی

کورتی

طهورین نابووری طرنطیةکا مقزن یا هتی د ئاشئروذا نابوورا هتر وةلاتئکی دا ، طوهوری ئیکئینانا سترمالی ذی ئیک ذوان فاکتئرایة کو کارتیکرنةکا مقزن ل ستر نابوورا وةلاتی دکئت ، ذبئر کو روویئ ثلانا وةبئر هینانی نیشان ددئت وئیظئر ؤکه بو ثلانا نابووری یا دروست بو طههشتنا ئارمانجی ، و هبئوونا داتا و ئیزانینان ل دور هتر طهورةکی طرنطیةکا مقزن یا هتی بوو داریشتنا ثلانا سترانسئری یا نابووری، کو دی رةنطظءدانا حوة لستر شیانیئ بئرهمئینانی هتیئ.

دظی طهکولینی دا مودیلےکا ئیظانی هاتیة بئرهمهظکرن بو دیار کرنا ئقیوةندی دناظبئرا کوما هئارتیین عیراقی ذ بئرهمی نافخوییی طشتی ل ستر ئشئطانیبوزیدکرنا حوةجهیئ سترمالی ل ذیر کادانی نیظءهولئتی ب هبئوونا ریکخراوا بازرطانیا جیهانی. ئهجامین شروطةکرنی هوسا دیار دکئن کو فاکتئری ئقیوةندیان 79% یه کو ب ئقیوةندیةکا بهیز دهینه زانین و بهایی T کو دبیتة 3.6 کو ئثره ذ بهایی وی یی خشتئی.

کیشة و طرامتیکا طهکولینی :

هترضئءه عیراقی شیانیئ مقزن بین نابووری بین هتین لی سیاسیئین نابووری وشئنطستی نابووری بوینه ئهظئر کو نهشیایة طهشئئیدانا ئیظی بکئت، دسئر وی ضئندی را کو ئارهکی مقزن ذ داهاتی ئهئرولی هاتیة دسئ، لهورا نهظ کریماتیكة هتیة کو هئارتی ذ بئرهمی طشتی رولةکی مقزن یی هتی د کومهظبوونا ئارهتی دا و دی بیئة ئهظئر کونئروئل کرنا ههلوئسانی و بجهئینانا نهها یا نابووری.

The Impact of Exports to GDP in Fixed Capital Formation In Iraqi Economy Under the WTO (With Reference to The Kurdistan Region of Iraq)

Abstract:

Economic variables gaining their degree of importance from the role which play in the future of the country's economy, so the variable of fixed capital formation is a high importance in the national economy as it provides an investment plan for the country and is considered an

indicator of the rational economic plan established for the purpose of reaching its target, and provide statistics about this indicator is an urgent need to develop an integrated economic plan which will reflect the size of production capacities, as well as interventions with other economic variables that can provide, support and contribute to formation the fixed capital by contributing to the development of annual additions of fixed assets.

So In this study, econometrics approach was putted to view the relationship and influence that caused by the variable of total Iraqi exports to GDP in support and make additions to capital assets through the index fixed capital formation through the changes in the international foreign accredited in this research, namely the existence of the WTO and its restrictions on business operations, including exports, which was adopted as the basis for one of the variables of the approach in this paper, the results of the statistical analysis showed the presence of non-linear relationship between the independent variable and the dependent variable through the value of correlation coefficient, which was equal to 79%, referring to a strong relationship confirmed its significant by the value of (T) test, which equal to 3.6, which surpassed its tabulated value.

Key words:Fixed Capital Formation, Exports to GDP, WTO, Iraqi Economy, Kurdistan Region.